

السيد الحكيم في ملتقى شباب العراق: ندعو إلى أغلبية وطنية ومشاركة شبابية فاعلة في القرار السياسي



خلال استضافة سماحته في ملتقى شباب العراق بنسخته الخامسة، بيّن سماحة السيد الحكيم، رئيس تحالف قوى الدولة الوطنية، أن العراق بلد التنوع، وتكمن أهمية هذا التنوع في البحث عن المشتركات بين المكونات، وإيجاد مخارج للإشكالات العالقة. كما أوضح سماحته أن تيار الحكمة يسعى لأن يكون قريباً ومستمعاً للجميع، فضلاً عن حرصه على تنوعه الداخلي من جميع المكونات، مما يجعل المسار وطنياً يحضر فيه الجميع.

وأشار سماحته إلى أن تيار الحكمة تأسس ليكون معبراً عن الشباب في عام 2017، ويعمل على التفاعل معهم، وهو تيار أغلب قياداته من الشباب، ويعمل على تشخيص ورصد الإمكانيات لكل شاب، وتدريبهم ليكونوا مؤهلين ومتميزين، مع التأكيد على أهمية الثقة والاعتماد ومنح الفرص والأدوار وصولاً إلى التمكين، ثم المراقبة والتقييم والتقويم.

وقال سماحته أيضاً إن تيار الحكمة لا يؤمن بكسر الإرادات، ويؤمن بتحمل تبعات الديمقراطية وتبعات التصدي للمسؤولية، مبيّناً أن التيار اعتمد الحوار مع المختلف، ومن له رأي يحاوره ويجالسه ويوضح ويبين ويأخذ بالملاحظة الصحيحة، وهذا هو جوهر الديمقراطية، محذراً من الانغلاق كونه يمهد لبيئة لا تسمح بالتعبير عن الرأي بحرية.

وأشار السيد الحكيم إلى أن النظام البرلماني يمنح فرصاً للمشاركة للجميع، لكن اتخاذ القرار فيه أصعب، بينما النظام الرئاسي يتيح مساحة أوسع لاتخاذ القرار، لكنه يحمل تبعات. وجدد الدعوة إلى تشكيل تحالفين يضمنان جهات سياسية من جميع المكونات، مما يمنع الشعارات والتوجهات الطائفية أو القومية أو الإثنية، ويجعل الجميع يركن إلى البرامج والأولويات المختلفة، وهنا يرجّح المواطن كفة من يراه الأنسب والأفضل، ومن ينجح يُمنح تجديد الثقة، ومن يخفق يكون البديل عنه حاضراً. كما جدّد تحفظه لاستمرار سياسة حضور الجميع في الحكومة والاعتراض عليها في آنٍ واحد.

وأكد سماحته أن الموالات والمعارضة هما الحل، باعتبارهما جناحي الديمقراطية، قائلاً: "إن العراق لا يمكن أن يسير وفق الأغلبية السياسية وإنما الأغلبية الوطنية. وإن المنهج الواقعي هو منهج حضور المكونات واحترام الخصوصيات، وهذا المنهج هو المدخل الأسلم لتحقيق الوطنية والوصول إليها".

وبيّن سماحته أن تيار الحكمة دفع ضريبة خطابه المعتدل والوسطي في فترة الفوضى والتدافع والشعارات الخاصة على حساب الوطن والوطنية، أما اليوم فقد تراجع الخطاب المتشدد وتقدّم عليه خطاب الاعتدال في الكثير من الساحات، مؤكداً أن المشروع الوطني الناجح سيفرز المشاريع الوقتية وغير المنتظمة، مبيّناً أن قوة الدولة ضمان لحقوق الجميع، داعياً إلى ملاحظة تغير خطاب البعض باتجاه الدولة والوطنية والمواطنة، مشيراً إلى منهج تيار الحكمة الذي يغلب حل الأزمة على وصفها، والتجارب والشواهد كثيرة في

هذا الاتجاه.

وجدد سماحته الدعوة إلى تدين السياسة لا إلى تسييس الدين، مؤكداً أن السياسة أخلاق وصدق وموضوعية وتبيان للحقائق، داعياً في الوقت ذاته إلى رفض وصاية البعض على الدين لفرض الإرادات على الناس، فالأخطاء تُنسب إلى الشخص نفسه ولا تنسحب على الدين، وإن أحسن فهي من تعاليم الدين الاجتماعية والثقافية.

وبيّن سماحته أيضاً أن الزيارة الأخيرة للجمهورية الإسلامية بحثت العلاقة البينية بين العراق وإيران، وتبادل وجهات النظر حول قضايا المنطقة والحرب الأخيرة، مبيّناً أن العراق تعاطى مع قضايا المنطقة دون الانغماس فيها، وقدم موقفاً سياسياً وإغاثياً وإعلامياً وشعبياً، وكان موقفاً متوازناً ودقيقاً، كما استثمر العراق كل الإمكانيات في نصرة الشعب اللبناني والفلسطيني.

وأشار سماحته إلى أن قدوم الشركات الأجنبية إلى العراق، وإطلاق الرسائل الإيجابية تجاهه، كلها مؤشرات على أن العراق فاعل إيجابي في المنطقة، وأرجع ذلك إلى منهج الاعتدال الذي انتهجته الحكومة والقوى السياسية، مبيّناً أن المرحلة الحالية هي مرحلة الاستقرار الهش، وأن الانتخابات القادمة ستنقلنا إلى مرحلة الاستقرار المستدام. كما أرجع مستقبل اختيار الحكومة والرئاسات الثلاث إلى التوافقات السياسية المرتبطة بمخرجات الانتخابات، داعياً إلى اعتماد معايير علمية لاختيار الشخصيات في المرحلة القادمة، وفق رؤى وبرامج والتزامات تجاه القوى السياسية التي منحتهم الثقة.

وأشار السيد الحكيم إلى أن الدستور يتحدث عن دولة مدنية تحترم ثوابت الإسلام، فائلاً إن الإسلام يحترم الخصوصيات ويحتويها، وإن الشعائر الدينية تتطلب حرية التعبير وتقبّلها من الآخر دون الاعتداء على أحد، وصولاً إلى مشروع وطني جامع. كما بيّن أن جهوداً بُذلت لإقناع التيار الصدري بالمشاركة، لكن كانت له قناعاته ونحن نحترمها، مجدداً الدعوة إلى المشاركة في الانتخابات لضمان حقوق المشاركين والمقاطعين في آنٍ واحد.

كما دعا سماحته إلى إشراك الطاقات الشبابية في العملية السياسية، مذكراً بدعوته إلى تخفيض سن الترشح في انتخابات مجلس النواب إلى 25 سنة، مقدماً نصيحته للشباب المشاركين في العملية السياسية بالصبر والتحمل ومراكمة الخبرة.